استخدام أسلوب التحليل المالي في تقويم أداء نشاط الاستثمارات

((بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية /العامة))

م.م عامر رشيد عنيد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى
ameralmasoodi@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث إلى تقويم كفاءة اداء الاستثمارات لدى قطاع شركات التأمين ومدى اهميته لهذه الشركات ولاقتصاد البلد، وتم البحث في شركة التأمين العراقية وللمدة من ٢٠١٤– ٢٠١٦ بهدف معرفة المجالات الاستثمارية والمقارنة بين نشاط الاستثمار والعائد المتحقق عنها، وقد اعتمد البحث على مجموعة من التقارير السنوية والميزانية العمومية الصادرة عن الشركة، وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها كانت الاستثمارات ألأكثر أهمية نسبية الى الاستثمار الكلي هي استثمارات الودائع الثابتة ويليها استثمار الأسهم والسندات ثم الاستثمارات العقارية ثم استثمارات القروض العقارية، وكانت ابرز التوصيات هي من الضروري مراجعة السياسات الاستثمارية للشركة والعمل على رسم السياسات الاستثمارية ذات فاعلية والعمل على زيادة حجم الاستثمارات العقارية لانها حققت اعلى العوائد المالية ورسم السياسات الاستثمارية التي توزيع المبالغ المستثمرة على أساس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمار.

الكلمات المفتاحية : الفاعلية ، الكفاءة ، الاقتصاد ، البيئة

Abstract :

The research aims at evaluating the efficiency of the investment performance of the insurance companies sector and the importance of these companies and the economy of the country. The research was conducted in the Iraqi insurance company for the period from 2014 to 2016 in order to identify the investment fields and compare between the investment activity and the return realized. The researcher reached a number of conclusions, the most important of which were the investments that are most important relative to the total investment are the fixed deposit investments followed by the investment of shares and bonds, then real estate investments, Yeh, and the main recommendations are necessary to review the investment

policies of the company and work with effective investment policy-making and work to increase real estate investments because it has achieved the highest financial returns and drawing investment policies that the distribution of funds invested on the basis of the relative importance of investmen returns

Keywords: Effectiveness , Efficiency ,economy, environment.

المقدمة :

يقوم قطاع التأمين بدور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني ويدفع عملية التنمية إلى الإمام وذلك من خلال القيام باستثمار مبالغ إقساط التامين المتجمعة لدى شركات التامين في أوجه الاستثمار المختلفة وإن طبيعة المهام التي تقوم بها شركات التأمين تجعلها تحصل على موارد مالية كبيرة، وهي تنمو بصورة مستمرة مع تطور وانتشار التأمين مكونة تراكمات مالياً كبيرة يجب توجيهها في مجالات الاستثمار التي تحقق عوائد مالية جيدة . ويغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة الاستثمارية وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في الاستثمارات (العقارية، الودائع والثابتة، الاسهم، الاقراض العقاري) وغيرها وإن نشاط شركة التأمين يتمثل بجانبين، الجانب الأول في إصدار وثائق التأمين بانواعها المختلفة لقاء إقساط والقيام بالتعويض اللازم في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده وهو النشاط الاساسي لها، والجانب الثاني يتمثل في استثمار الإقساط المتجمعة لديها في مجالات الاستثمار المختلفة (العقارية، الودائع والثابتة، الاسهم ، الاقراض العقاري) وسيتم استعراض البحث من خلال المباحث الأربع التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث .

أ- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث .
ب-المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث .
ت-المبحث الرابع: الإطار الاستنتاجات والتوصيات .

الإطار المنهجي للبحث

يستعرض المبحث المنهجية المتبعة في إعداد البحث، فضلاً عن الأبحاث السابقة من خلال الآتي:

١- منهجية البحث وبعض الدراسات سابقة:

١ - ١ منهجية البحث:

١-١-١ مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تعثر نشاط الاستثمار في شركات التأمين، مما أدى الى صعوبة تحقيق التوازن بين العوائد النقدية الداخلة مع التعويضات النقدية الخارجة نتيجة خسارة شركة التامين الوطنية العديد من استثماراتها في محافظة نينوى والانبار بعد عام ٢٠١٤ .

١-١-٢ أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

أ- للوصول إلى تقويم كفاءة اداء الاستثمارات وبيان مجالات الاستثمار التي تحقق أفضل العوائد مع اقل مخاطرة ممكنة في كل المجالات لشركة التامين.

ب- المقارنة بين الاستثمار المخطط والاستثمار المتحقق لشركة التامين.

ج - تقويم الانشطة الاستثمارية لشركة التامين وفق ما يتم التوصل اليه من نتائج .

١-١-٣ اهمية البحث : تتمثل اهمية البحث في الآتي:

يستمد البحث اهميته من ان الاستثمارات في شركات التأمين بصورة عامة تشكل مصدر من مصادر الربحية فيها ويعمل الاستثمار على تطوير وتنمية اقتصاديات دول العالم خصوصا ذات الاقتصاديات النامية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية والتجارية ويعد نشاط الاستثمار من الأنشطة الرئيسة في شركات التأمين ولهذا النشاط اهمية في تكوين الايرادات والمساهمة في تغطية النفقات ومنها تعويضات المؤمن لهم.

١-١-٤ فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية رئيسة هي :

(تتأثر القرارات الاستثمارية بنتائج تقويم الأداء باستخدام منهج التحليل المالي) .

١-١-٥ منهج البحث: سيتم تناول البحث الحالي بمنهج نظري ومنهج تطبيقي، وكالآتي:

أ. المنهج النظري: ويتم فيه تناول الجوانب النظرية لبيان مفهوم تقويم الأداء ومفهوم الفاعلية ومفهوم الكفاءة ومفهوم الاقتصادية ومفهوم البيئة .

ب. المنهج التطبيقي: المنهج الوصفي التحليلي، فالوصف استخدم في جمع البيانات والمعلومات لمتطلبات البحث، أما التحليل فعني بتحديد النتائج للوقوف على أبرز المؤشرات للإجابة على مشكلة البحث ولإثبات فروض البحث أو نفيها.

١-١-٦ **مجتمع وعينة البحث:** تأسست شركة التأمين العراقية في ١٤/ ١٠ / ١٩٥٩ في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التامين العراقية) تمارس جميع أنواع التامين وإعادة التامين ، في عام ١٩٦٤ تم تأميمها بموجب قرار تأميم الشركات وتخصصت بتامين على الحياة، في عام ١٩٨٨ صدر القرار (٣٩٢) الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة مجددا بمزاولة جميع أنواع التامين.

١-١-٧ **أدوات البحث:** استخدم في جمع بيانات ومعلومات البحث الآتي:

أ. المراجع العلمية: المتوافرة (عربية وأجنبية) وذات العلاقة بموضوع البحث.

ب. المقابلات الشخصية: مع بعض منتسبين الشركة المبحوثة وبعض فروعها.

ت. معلومات ووثائق رسمية(تقارير من ٢٠١٤ – ٢٠١٦) عن الشركة المبحوثة.

١-١-٨ **حدود البحث:** واشتملت على الأتي:

أ- الحدود المكانية: شركت التأمين العراقية .

ب – الحدود الزمانية: تقويم نشاط الاستثمار للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦ نتيجة اكتمال السجلات واصدار الحسابات للسنوات المذكورة بشكل متكامل.

١-٢ الأبحاث السابقة:

يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث الحالي والتي توفرت لدى الباحث، بغية الإفادة مما توصل اليه الباحثون لإغناء البحث الحالي.

١-٢-١ الدراسات المحلية:

١-٢-١-١ دراسة(ألنعيمي،٢٠٠٥) استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية للفترة(١٩٩٤ – ٢٠٠٢).

يتجسد هدف الدراسة في معالجة ضعف ادارة الاستثمارات في المصارف العراقية بتوظيف مصادر الأموال المتاحة لديها من خلال تنويع الفرص الاستثمارية التي تتعامل معها المصارف ،اذ انها تركز على جانب الاستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة بحوالات الخزينة بشكل أساس مبتعدة عن مجالات الاستثمار الاخرى ، على الرغم من توافر الفوائض النقدية التي تستطيع المصارف استثمارها في مجالات استثمارية متعددة في المجالات المحلية أو الخارجية .وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

أ- عدم الاقتصار على أداة استثمارية واحدة وان السياسات الاستثمارية للمصارف التجارية تصاغ على وفق الأهداف الرئيسة والمتمثلة في كيفية الموازنة بين السيولة والربحية والأمان.

ب- وفقدان الشفافية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف بشكل عام ومنها عينة البحث وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استغلال السيولة في المصارف واستثمارها في المجالات الاستثمارية الداخلية او الخارجية ،الاستثمارات المالية والاستثمارات الحقيقية لتحسين وضع الربحية في المصارف ، وتشجيع توجيه الأموال نحو الجانب الاستثماري مع إيجاد ثقافة مصرفية تركز على الجانب الاستثماري وزيادة رؤوس اموال المصارف العراقية بما يتناسب مع حجم الموجودات والودائع لديها من أجل تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وزيادة الافصاح المحاسبي والمالي في المصارف لأهميته في قياس كفاءة أداء الأنشطة المختلفة ولاسيما الاستثمارية عند اعداد القوائم المالية بحيث تصبح مفيدة للمحلل الخارجي.

١-٢-١-٢ دراسة(القره لوسي،٢٠٠٧) محاسبة الاستثمارات في المؤسسات المالية دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية للفترة(٢٠٠١-٢٠٠٣) تبين مشكلة الدراسة إن المحاسبة عن الاستثمارات في شركات التأمين لا توفر الأسس المتعارف عليها في معيار المحاسبة الدولية رقم (٢٥) والمعيار المحلي رقم(١٤) لمعالجتها، ولا تنسجم مع المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا توفر البيانات والمعلومات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة.وأهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها هي:

١. لقد نشأ وتطور التأمين عبر الزمن بأنواعه كافه بفعل عوامل (اقتصادية، واجتماعية ، وسياسية، وطبيعية) ولكنه لم نلاحظ قيام شركة التأمين الوطنية بتحديث التأمينات المقدمة للزبائن وتطويرها بشكل يتناسب ومتطلبات المرحلة الحالية .
٢. حققت شركة التأمين الوطنية هدفها التأميني في مجال التأمين على الحياة والتأمينات العامة باستثناء التأمين الزراعي والتأمين على الطيران اذ لم يكونا بالمستوى المطلوب.
٣. وجود مشاكل عديدة واجهت النشاط التأميني مما أدى إلى تعثر مسيرة الشركة ومنها:(ضعف الوعي التأميني، وصعوبة استحداث التغطيات التأمينية وتطويرها، وتقادم وعدم كفاءتها وفاعليتها أجهزة التسويق المستخدمة ، وضعف كفاءة الملاكات الفنية والإدارية ،وضعف

الجانب الإعلامي والإعلاني، وعدم وجود ثقة عالية متبادلة بين المؤمن لهم والشركة). أوصت الدراسة الى:

١. ضرورة استحداث تغطيات تأمينية جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة.
٢. معالجة الضعف الذي يعاني منه التأمين الزراعي وتأمين الطيران .
٣. تطوير الأنشطة الرئيسة ودعمها، وزيادة أسواق العراق(المالية) ورفدها بأحدث الأدوات المالية للنهوض بالواقع الاقتصادي.
٤. اعداد قوائم مالية ملحقة بالقوائم الأصلية.
٥. قيام الشركة بالاستعانة بنماذج رياضية حديثة لتقويم بدائل الاستثمار.

١-٢-١-٣ دراسة(توفيق ،٢٠٠٩) تقويم أداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم خضوع فروع مصرف الرافدين الخارجية لعملية تقويم الأداء المستمر مما جعلها تواجه صعوبات وإخفاقات في بعض جوانب النشاطات وأهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة كان مصرف الرافدين يفتقر الى وجود نظام لتقويم أداء شامل . كذلك لم تقم هذه الفروع بأية دراسات في مجال الأسواق العاملة بها وما تتطلبه من خدمات لكي تقدمها إلى الجمهور ويساعد تطبيق تقنية (BSC) في وضع الأهداف الإستراتيجية وصياغتها وتنفيذها للمصارف ولمحاور الأداء جميعها (المالي، والزبائن، والعمليات الداخلية، والنمو والتعليم). وأن عملية تقويم الأداء تتيح للمنظمات عملية أعادة صياغة أهدافها الإستراتيجية واختيارها من اجل نجاح المنظمة. وأقترح الباحث الى استخدام مصرف الرافدين تقنية (BSC) في تقويم أداء فروعه العاملة في العراق وخارج العراق من اجل الاستفادة مما تقدمه هذه التقنية من عرض محاور الأداء المالي والتشغيلية . واعتماد إدارة مصرف الرافدين على المقاييس غير المالية فضلا عن المقاييس المالية المعتمدة . وتكثيف الدراسات الخاصة بالأسواق التي تعمل بها الفروع لمعرفة متطلبات الأسواق ورغبات الزبائن والتركيز عليها .وإنشاء أنظمة لتوفير المعلومات بصورة تدعم عملية اختيار البدائل لصياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.
وصي الباحث بقيام البنك المركزي العراقي بعمل برنامج متكامل لتقويم الاداء للمنظمات المصرفية باستخدام (BSC)، وهو الذي يسهم بتفعيل المنافسة وخلق الرغبات في تبني عمليات الابداع والابتكار في المصرف وتفعيل دور الموظفين العاملين في المصارف وأصحاب الخبرة في العمل

المصرفي وذوي المؤهلات العلمية في مجال الاختصاصات المصرفية في الاسهام بوضع ستراتيجيات متقدمة معتمدة في الأعمال المصرفية.

١-٢-٢ الدراسات العربية:

١-٢-٢-١ دراسة (ليلى، ٢٠٠٢)تحليل السياسات التسويقية للتأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين في جامعة الجزائر.

هدف الدراسة ان الشركة الوطنية للتأمين اهتماما كبيرا لتنويع منتجاتها، يظهر من خلال ضمها لمنتجات جديدة كالتأمين الفلاحي، كما أخلصت الدراسة الى من الوصول إلى مجموعة من النتائج من الناحيتين النظرية والتطبيقية تتفق في مجملها على ضرورة الانطلاق من حاجات الزبون وتركيز كل الجهود نحو إرضائه، باعتبار أن قدرة شركة التأمين على البقاء والاستمرار في السوق تكمن في قدرتها على إنتاج منتجات تأمين تتلاءم مع الاحتياجات المتطورة لزبائنها.

١-٢-٢-٣ دراسة (سطيف ، ٢٠٠٦) تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات.

تشير مشكلة الدراسة الى هل يمكن تقييم مستوى جودة الخدمة التأمينية المقدمة من طرف شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية وما هي سبل تطويرها. تناولت هذه الدراسة التالي:

أ- يتباين تقييم العملاء للاداء الفعلي للخدمة المقدمة اليهم من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات عبر وكالة سطيف.
ب- تختلف الأهمية النسبية للمؤشرات التقيمية التي يستخدمها العملاء للحكم على مستوى الخدمة المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات عبر وكالة سطيف.
ت- تطبيق أ نموذج الأداء الفعلي لتقييم جودة الخدمة المقدمة في البيئة الجزائرية واثبات مصداقيته وإمكانية الاعتماد عليه في دراسات أخرى.
ث- لفت انتباه المسئولين بشركات التأمين الوطنية ، والمهتمين بنشاط التأمين الى أهمية جودة الخدمة المقدمة كمصدر للميزة التنافسية (النسبية)في ظل أنفتاح سوق التأمين الجزائرية.

تناولت الدراسات السابقة التي تم عرضها استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية، وتم التركز على جانب الاستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة بحوالات الخزينة بشكل أساس مبتعدة عن مجالات الاستثمار الاخرى وكذلك تناولت نشاط التأمين من الجانب

المحاسبي ، وكذلك تقويم اداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC واخيرا تقويم الاستثمار في شركات التأمين، أي جمع بين تقويم الاداء ونشاط التامين وحصرا الاستثمار فيه وقد أفادنا من الدراسات السابقة في الجانب النظري في إثناء فهم طبيعة الاستثمار في شركات التأمين ومدى تأثيرها على السياسة المالية لهذه الشركات، فضلا عن كيفية الحصول على أقصى العوائد بأقل مخاطرة ممكنة في إثناء إتباع السياسة المتوازنة لنشاط الاستثمار وفي كل المجالات.

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

٢-١ تعريف تقويم الأداء وأهدافه

٢-١- ١مفهوم تقويم الأداء: يعرف الأداء بأنه تطبيق سلوك معين على كل جزء من أنشطة المنشأة خلال مدة معينة من الزمن (حنان، ٢٠٠١ : ٥١). كما عرف بأنه مستوى انجاز الفرد للعمل الذي يأتي فقط بعد تقديمه للجهد المبذول(Hellriegel & Slocum , 1996 : 446). أما تقويم الأداء هو مراجعة نظامية لأداء العاملين لتشخيص نواحي القوة والضعف. وهناك خطوتين لتقويم أداء العاملين هي التحقق والحكم وكلتا العمليتين تخضع لخطأ وتحيز الإنسان (Ivancevich et.al ,1997 :273). كذلك عرف بأنه تقويم أنشطة الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت أليه من نتائج في نهاية مدة معينة (جواد ، ١٩٩٨ : ٩). كما عرف بأنه تقديم حكماً ذا قيمةٍ على أدارة الموارد الطبيعة والمادية والمالية المتاحة للمنظمة وعن طريقة الاستجابه لاشباع رغبات أطرافها المختلفة (جمعة، ٢٠٠٠ :٣٨). ويستعمل مصطلح رقابة الأداء من قبل (انتوساي) (ANTOSAI)[١] باعتبارها نوعا من الرقابة التي تمارسها الأجهزة العلي للرقابة المالية والمحاسبية وتعد عملية تقويم الأداء أصلا احدى وظائف الادارة المتمثلة بـ(التخطيط والتنظيم والاشراف، والتوجيه، والرقابة والمتابعة ، واتخاذ القرار)، أي بمعنى رقابة تنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة والتحقق من تنفيذها عل وفق الأهداف المنشودة ،وهذا يتطلب وجود معايير محددة مسبقا تمثل المستوى المطلوب او المعياري للأداء (ما ينبغي أن يكون) ،ووجود مؤشرات لقياس الأداء الفعلي ومقارنة نتائجه مع المعايير المحددة مسبقا لتحديد الانحرافات والتحري عن أسبابها وتحديد المسؤولية المالية والإدارية، ثم اتخاذ القرارات الصحيحة كلما أمكن ذلك (ديوان المحاسبة لبنان، 1995). وعرف تقويم الأداء بأنه(الاقتصاد والكفاءة والفعالية في استخدام المورد من جانب

[١] انتوساي (ANTOSAI)المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

الحكومة لتحقيق الأهداف)، ويركز هذا التعرف على على الكيفية التي تستطيع الحكومة من خلالها أدارة مواردها وتقديم الخدمات او المخرجات الأخرى، (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة،٢٠٠٧: ٢٩). وتتضمن عملية تقويم الأداء العلاقة بين الأهداف المنشودة او الموضوعة ومدى تحقيقها وبين كيفية استخدام المورد الاقتصادية وقيمتها المالية لإنتاج أفضل كمية من المنتجات وبين اقل تكلفة وبأحسن نوعية و تفادي الهدر والضياع والإسراف والتبذير في الموارد الاقتصادية. وعرف مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي تقويم الأداء بأنه تأكيد قيمة شيء ما وذلك بمقارنة الانجازات مع المعيار او الهدف "(ديوان المحاسبة، لبنان ،٢٠٠٧). وتناولت المنظمات المهنية الدولية والاقليمية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقويم الاداء باعتباره احد انواع الرقابة على المال العام، لانه يحقق نتائج عن استخدام الموارد اشمل من نتائج تدقيق البيانات المالية بأرقامها المطلقة ،ولاسيما التعرف على نتائج أنفاق المورد او استخدامها وليس فقط عدالة التمثيل الصادق للبيانات المالية للوضع المالي ونتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية، أي ما يسمى مردود الانفاق. وان تقويم الاداء يكشف عن وجود انحراف من عدمه في الهداف المنشودة وعن الاستخدام الامثل او التبذير في الموارد الاقتصادية ،هذا مالم يكشفه التدقيق المالي بشكل مباشر وشامل . وجاء تعريف انتوساي لتقويم الاداء بانه،(عملية تقويم وفحص مستقلين لدى عمل مشروع او برنامج او مؤسسة حكومية بفعالية و كفاءة و اقتصاد) (دليل رقابة الاداء/الجمهورية اليمنية،٢٠٠٥: ٥). هذا وقد حددت انتوساي الهدف العام لتقويم الاداء بتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموارد الاقتصادية واستخدامها و نتائج تقويم الاداء وابلاغ السلطة التشريعية لاغراض المسائلة العامة. كما عرف تقويم الاداء بانه الفحص الموضوعي، فيه تشخيص السياسات والنظم وادارة العمليات ونتائج النشاط في الجهات الخاضعة للرقابة، ويقارن من خلاله الانجاز بالخطط والنتائج بالاهداف، والممارسة بالسياسات، بغية كشف الانحرافات(السلبية والايجابية) وبيان أسبابها والتأكد من الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتحديد أسباب التبذير والاسراف وسوء الاستعمال ووضع الاقتراحات التي تعالج اوجه الانحراف والاسراف، وذلك في سبيل توجيه الاداء نحو تحقيق فعالية وكفاءة واقتصاد او توفير اكبر (ديوان الرقابة المالية / دليل و برنامج تقييم الاداء العام ،العراق). وانطلاقا من تعريف (انتوساي) يتضح ان لعملية تقويم الاداء عناصر رئيسية تتمثل بالفاعلية، و الكفاءة والاقتصاد، ولاستكمال الفهم الشامل لعملية تقويم الاداء يكون من المفيد تناول هذه العناصر بشكل مختصر.

٢-١-٢مفهوم الفاعلية :.Effectiveness يقصد بمصطلح الفاعلية قياس مدى تحقيق أهداف الخطة (يوسف ،١٩٩٠ : ٥٧٦). كما أنها تعني تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس

ومقارنة النتائج (جمعة ، ٢٠٠٠ : ٣٨). كما وعرفت بأنها درجة او مقدار أنجاز المديرين للمخرجات المطلوبة، اي التركيز على المخرجات المطلوبة ، لذلك فالمدير الاداري حتى يحقق الفاعلية لابد من ان يركز على المخرجات التي تمثل مقاييس الفاعلية (حنان،٢٠٠١ : ٥٤) . وتتلخص فيما أذا كانت الأهداف المحققة، والأساليب التي أتبعت في تحققها تتفق مع الأهداف المخططة وكشف الأنحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها، وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الايجابية واستمرارها في الأداء ومعالجة النواحي السلبية فيه والعمل على عدم تكرارها في المستقبل ،(دليل وبرنامج تقييم الاداء العام،٢٠٠٦ :١) وعرّفت بأنها "الفرق بين النتائج الفعلية والمتوقعة في الأنفاق (الأنفاق بحكمة)(دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة،٢٠٠٧:٢٩)كما عّرفت بانها " المدى الذي تتحقق فيه الأهداف والعلاقة بين الآثار المرغوبة والآثار الفعلية لنشاط ما، وتنطوي الفاعلية على أن النشاط حقق أهدافه"(دليل رقابة الأداء،الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥: ٥). وقد عّرف مكتب التدقيق العام الكندي"فاعلية نشاط ما هو مدى توافق النتائج مع الأهداف، وعندما يكون لنشاط ما، تأثير سلبي غير متوقع يجب الحكم على فاعليته حسب النتائج الايجابية والسلبية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية :4). وايضا عرّفتها منظمة الأنتوساي " بانها مدى تحقق الأهداف والعلاقة بين التأثير المقصود والتأثير الحقيقي لنشاط من الأنشطة".(دليل رقابة الاداء، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥: ٥).

٢-١-٣ مفهوم الكفاءة :ـ تشير الكفاءة بصفة عامة إلى النسبة بين المخرجات والمدخلان (كمال، ١٩٨٧ : ٣٧٢). كما وتعرف الكفاءة بأنها تحديد الأهمية النسبية بين النتائج Results والموارد Resources المستعملة (جمعة ، ٢٠٠٠ : ٣٨) . كما يقصد بها استعمال الموارد المادية و البشرية بالحد الأدنى وبأحسن النوعيات لإنتاج أكبر كمية من السلع والخد ما (Atkinson et.al., 1995 : 62) الكفاءة مرتبطة بالاقتصاد وأيضا متعلقة بالموارد المستخدمة بالطريقة الأمثل، والرأي بخصوصه نسبي فقط أي انعدام الكفاءة لا يظهر بشكل مباشر الا من وقت لأخر(التوجيهات التنفيذية الخاصة بمعايير الرقابة على الأداء ،٢٠٠١ : ١٤) . وقد عرّف "العلاقة بين المخرجات من السلع أو الخدمات والموارد المستخدمة لإنتاجها (الأنفاق الجيد) ،(دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة ،٢٠٠٧: ٢٩) . وقد عرف مكتب التدقيق العام الكندي الكفاءة بأنها (العلاقة بين الممتلكات او الخدمات المقدمة من جهة وبين الموارد المستعملة لإنتاجها من جهة اخرى ، وفي اطار عملية ناجحة لكل مجموعة من الموارد المستعملة ويكون المنتج المحصل عليه اقصى ما يمكن الحصول عليه او الوسائل المستعملة هي اقل ما يمكن لاي كمية وجودة معينة لخدمات)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مصدر سابق: 4). إما منظمة

الانتوساي فقد عرفتها بانها "العلاقة بين المخرجات في شكل سلع او خدمات او غيرها من النتائج وبين الموارد المستخدمة لإنتاجها، وتتحقق الكفاءة حينما يتم استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية والمعلوماتية بما يؤدي الى تعظيم المخرجات لاي مجموعة"،(دليل رقابة الأداء ، الجمهورية اليمنية ، ٢٠٠٥: ٥). وقد عرفت أيضا بأنها قياس العلاقة بين المنتجات من السلع والخدمات وبين الموارد التي استخدمت في انتاجها للوصول الى تحديد درجة الانتاجية ومدى الكفاءة في ادارة الموارد(البشرية والمادية)الوحدات الخاضعة للرقابة، وما اذا كان الحصول عليها قد تم بنوعية وكمية مناسبتين وبأقل مستوى من الكلفة ، (دليل وبرنامج تقييم الاداء العام ، ٢٠٠٦ :١).

٢-١-٤ مفهوم الاقتصاد (Economy)

هو تقليل كلفة الموارد المستخدمة لنشاط ما باستخدام النوعية المناسبة، وتركز على كلفة المدخلات والعمليات(دليل رقابة الأداء،الجمهورية اليمنية،٢٠٠٥ :٥). كما ركز هذا الجانب على علاقة الكلفة بالمنفعة الناجمة عنها والمردود الأقتصادي لتكلفة، ويمكن قياس العلاقة بصورة أجمالية (مجمل نشاط الهيئة الخاضعة للرقابة)،(دليل وبرنامج تقييم الاداء العام،٢٠٠٦ :١). وقد عّرف مكتب المراجع العام الكندي بقوله "نعني بالاقتصاد الظروف التي يتم فيها الحصول على كمية مناسبة من الموارد ذات نوعية مقبولة وبالثمن الأقل. وعّرف أيضا الاقتصاد هو الحصول على اقل السلع والخدمات من حيث الكم والكيف في الوقت المناسب وبأفضل الأسعار الممكنة،(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية :١). وعّرف أيضا " كلفة الموارد المستخدمة أو المطلوبة (ترشيد الأنفاق)، (دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة ،٢٠٠٧ : ٢٩). وأخيرا عرّف بأنه البحث عن التوفير في التكاليف من خلال اقتناء الموارد وسير العمليات وتجنب مظاهر الهدر والاسراف والضياع والتبذير والتلف وسوء الاستخدام والسرقة ومن الممكن التعبير عن الاقتصاد بـ(الترشيد)أو (التوفير). وفي الربع الاخير من القرن الماضي اضيف عنصر رابع لتقويم الاداء، وهو البيئة وذلك الاهمية تأثير عمل الوحدات الاقتصادية على البيئة المحيطة بها سلبا او يجابا .

٢-١-٥ مفهوم البيئة: وتعني بيئة المنظمة التي تعمل بها أي أن المنظمة تعمل على تحقيق أهداف البيئة في نفس الوقت التي تعمل فيه على تحقيق أهدافها الخاصة ، مما يؤدي الى تعظيم المساهمات الايجابية وتقليل الاثار السلبية الى الحد الأدنى. كما وتشمل البيئة الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والطبيعية.

٢- ٢ أهداف تقويم الأداء: اهداف تقويم الأداء يمكن ايجازها بالآتي:٢

٢-٢-١ تمد الرقابة على الأداء الحكومات والبرلمان بالمعلومات القائمة على عملياتها الرقابية (وتتمثل هذه المعلومات في النتائج الرقابية وفي الاستنتاجات والتقويمات والتوصيات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية)، كما تعني الاستخدام الفعال والمناسب للاموال العامة وتطوير الادارة المالية لتكوين ادارة سليمة والتنفيذ المنظم لأوجه النشاط الاداري وتبليغ المعلومات الى السلطات العامة والجمهور من نشر التقارير (اعلان ليما، 1977، المقطع 4).

٢-٢-٢ الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية عن طريق مقارنته بالاهداف المخططة.

٢-٢-٣ الكشف عن نقاط الضعف وإجراء تحليل شامل مع بيان أسبابها ومعالجتها وتلافيها مستقبلا، وكما يمكن تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة.

٢-٢-٤ معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقق عائد أكبر بتكاليف أقل، مع تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح.

٢-٢-٥ تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج التقويم لأداء لكل مشروع (الكرخي ،٢٠٠٦: ٣١) .

٢-٣ أنواع تقويم الأداء: أن عملية تقويم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى أنجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات أي معرفة مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة أضافه الى كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوصول الى المستويات المطلوبة من الأنتاج. ويمكن تحديد الأنواع التالية من تقويم الأداء:

٢-٣- ١ تقويم الأداء المخطط: المقصود به تقويم أداء الوحدة في تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وفق مديات زمنية دورية (شهرية وفصلية وسنوية).

٢-٣-٢ تقويم الأداء الفعلي: يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية من خلال مقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لكي نتعرف على الأختلالات (التجاوزات) التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، مما يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية إضافة مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

٢-٣-٣ تقويم الأداء المعياري (القياسي): يقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وهناك نوعين من المقارنة

أ- أما مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعالياتها (الإنتاج والمبيعات ولأرباح والقيمة المضافة) مع نتائج معيارية وضعت لتكون مقياسا للحكم فيه لمعرفة أذا كانت النتائج مرضية أم لا .

ب- مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع .....) .

٢-٣-٤ تقويم الأداء الشامل: المقصود به شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقويم والتمييز بين أهمية النشاط وآخر.(مجيد، ٢٠٠٦، ٥٨) .

٢-٤ مناهج تقويم الأداء: تتعدد مناهج تقويم الاداء بتعدد وجهات النظر والمرتكزات الفكرية والجوانب التنظيمية محل اهتمام المختصين والمنظمات المهنية ، وسوف يتم فقط تعداد مناهج تقويم الاداء و توضيح الجوانب المهمة التي يركز عليها منهج التحليل المالي.

مناهج تقويم الأداء

٢-٤-١ منهج التحليل التنظيمي.
٢-٤-٢ منهج التحليل المالي.
٢-٤-٣ منهج الرقابة الادارية.
٢-٤-٤ منهج محاسبة الأداء.
٢-٤-٥ منهج وظائف المنشأ.
٢-٤-٦ منهج الوظائف الادارية .

منهج التحليل المالي: يتميز هذا الأسلوب بأنه حركي ، أي لابد من مقارنة عدة قوائم مالية متتالية، وذلك لاستخراج التغييرات التي حدثت خلال هذه السنوات، وهناك عدة طرائق لإيجاد نسب تغير كل عنصر من عناصر الأصول او المطلوبات، اذ تهتم بدراسة القوائم المالية والبيانات الإضافية المكملة لها، وهناك من يفرق بين التحليل المالي والتحليل المحاسبي الذي يتسع ليشمل البيانات غير منشورة المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية

مما يساعد إلى التوصل إلى الأسباب الحقيقة لقصور المنشأة و من الأساليب التي تستخدم لأغراض التحليل المالي:

ا – نسب تحقيق الاستثمار.

ب – النسب المالية البسيطة والمركبة.

ج – نسب عائد الاستثمار الكلي الى الاستثمار.

د– قوائم التدفق النسبي .

هـ– الاهمية النسبية للاستثمارات.

و– مساهمة عائد الاستثمار: مقارنة بين عائد الاستثمار وعائد استثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمارات العقارية وعائد استثمار اسهم وعائد استثمار القروض العقارية (دليل وبرنامج تقييم الاداء العام، ٢٠٠٦: ٧).

المبحث الثالث : الإطار التحليلي العملي للبحث

١– نسب تحقق الاستثمار

إيرادات الاستثمارات هي الإيرادات الناتجة عن استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمار المتاحة والجدول رقم (١) يبين تطور إيرادات الاستثمارات المخططة والمتحققة و نسب تحقق الاستثمار الفعلي مقارنة بالاستثمار المخطط، وهو جزء من معرفة تحقق الفاعلية لنشاط الاستثمار.

جدول رقم (١) يبين نسب تحقق الاستثمار لسنوات التقويم.

السنة	إيرادات الاستثمار المخطط (مليون)دينار ١	إيرادات الاستثمار المتحقق (مليون)دينار ٢	نسبة التحقق (١÷٢)
2014	2400	2522	105%
2015	2650	2771	105%
2016	2725	2796	103%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦).

تشير نتائج المقارنة أعلاه الى زيادة الاستثمارات المتحققة عن المخططة للسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) وبنسب (١٠٥% ،١٠٥%، ١٠٣%) على التوالي، وبهدف تحديد أسباب زيادة الاستثمار المتحقق عن الاستثمار المخطط لابد من تحليل كل من الاستثمار(المخطط والمتحقق) حسب أنواع الاستثمار والجدول رقم (٢) يعرض ذلك.

١- نسب عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي :

جدول رقم (٢) يبين نسب عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي لسنوات التقويم.

السنة	الاستثمار الكلي (مليون)دينار (١)	عائد الاستثمار (مليون)دينار(٢)	نسبة (١:٢)
2014	35584	2522	7%
2015	34425	2769	8%
2016	36512	2725	7.5%

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦).

من الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض عائد الاستثمار لسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٦) مقارنة بسنة

(٢٠١٥) حيث بلغت نسب عائد الاستثمار لسنوات المقارنة (7% ، 8% ، 7.5%) ونخفض الاستثمار الكلي عن سنة (٢٠١٥) بمبلغ (١٢٦٠) مليون دينار رافقه ارتفاع في عائد الاستثمار بمبلغ (٢٤٩) مليون دينار في حين زاد الاستثمار الكلي لسنة (٢٠١٦) عن سنة(٢٠١٥) بمبلغ (٢١٨٧) مليون دينار وانخفضت نسبة عائد الاستثمار بمقدار(0.5%) ولابد من تحليل هذا الانخفاض حسب نوع الاستثمار لتحديد أي الانواع شكل سببا مباشرا لهذا الانخفاض وكذلك الوقوف على حالة الزيادة في سنة ٢٠١٥ مقارنة بسنة (٢٠١٤، ٢٠١٦) والجدول رقم (٣) يعرض أنواع الاستثمارات وعوائدها .

جدول رقم (٣) يبين أنواع الاستثمارات وعوائدها (المبالغ ملايين)

	الاستثمار الكلي	الودائع الثابتة			استثمارات عقارية			اسهم وسندات			قروض عقارية		
السنة		الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %	الاستثمار	عائد الاستثمار	النسبة %
2014	35584	21385	580	2.7	4831	1350	28	6181	435	7	3187	157	4.9
2015	34425	20360	571	2.8	4833	1720	35	6189	349	5	3043	129	4.2
2016	36512	22100	600	2.7	5520	1500	27	6320	525	8	2572	100	3.8
المجموع	106521	63845	1751	8.2	3282	1384	90	11525	1908	20	4993	539	12.9

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦)

من الجدول جدول رقم (٣) اعلاه يلحظ ما يأتي :

أ – الودائع الثابتة :

أولا – إن زيادة عائد الاستثمار لسنة ٢٠١٦ عن سنة ٢٠١٥ لا يتناسب مع زيادة الاستثمار فيها إذ بلغت الزيادة (٢١٨٩) مليون دينار وبنسبة (٦%) بينما الزيادة في عائد الاستثمار بمبلغ (٢٩) مليون دينار وبنسبة (٥%) حققت الشركة عائد استثمار للسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) بنسب (٢,٧ ، ٢,٨ ، ٢,٧) على التوالي.

ب –الاستثمارات العقارية:

اولا – زيادة مبلغ الاستثمار لسنة ٢٠١٦ على مبلغ الاستثمار سنة ٢٠١٥ بمقدار (٦٨٧) مليون وهذه الزيادة يقابلها انخفاض في عائد الاستثمار لسنة ٢٠١٦ عن عائد الاستثمار لسنة ٢٠١٥بمقدار (٢٢٠) مليون، ثانيا – تشير نسب عوائد الاستثمار لسنوات التقويم بان نسبة عائد الاستثمار لسنة ٢٠١٥ هي الأعلى في سنوات المقارنة حيث بلغت (٣٥%).

ج – الأسهم والسندات:

اولا– تذبذب نسب عائد الاستثمار لسنوات التقويم اذ بلغت (٧ % ، ٥% ،٨ %) على التوالي وبررت الشركة بعدم استلامها إرباح استثماراتها لشركات القطاع الخاص والمختلط .

ثانيا– انخفاض نسبة عائد الاستثمار لسنة ٢٠١٥ عن سنة ٢٠١٤ بمبلغ (٨٦) مليون دينا وبنسبة انخفاض (١٩ %).

د– القروض العقارية

اولا– انخفاض في عائد الاستثمار لسنتي (٢٠١٥، ٢٠١٦) بمبلغ (١٢٩، ١٠٠) مليون دينار بعدما كانت (١٥٧) مليون في سنة ٢٠١٤ .

ثانيا– انخفض مبلغ الاستثمار لسنة ٢٠١٦ عن سنة (٢٠١٤، ٢٠١٥) بمبلغ(٦١٥، ٤٧١) على التوالي وبنسبه (١٩ %، ١٥ %) على التوالي .

٣– الاهمية النسبية للاستثمارات وعوائدها:

جدول رقم (٤) يبين الاهمية النسبية للاستثمارات وعوائدها (المبالغ ملايين)

السنة	عائد الاستثمار الكلي	عائد استثمار الودائع الثابتة	النسبة %	عائد استثمار الاستثمارات العقارية	النسبة %	عائد استثمار الاسهم والسندات	النسبة %	عائد استثمار القروض العقارية	النسبة %
2014	35584	580	1.63	1350	3.79	435	1.22	157	0.04
2015	34425	571	1.31	1720	5.01	349	1.01	129	0.03
2016	36512	600	1.64	1500	4.10	525	1.43	100	0.02

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦).

أ – من الجدول أعلاه نلاحظ الاتي:

أولا– شكل عائد استثمارات العقارات لسنة ٢٠١٤ أعلى عائد، اذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار (٣,٧٩ %) بينما شكل نسبه عائد استثمار الودائع الثابتة وعائد الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية(١,٦٣% ، ١,٢٢% ، ٠,٠٤ %) على التوالي .

ثانيا– شكل عائد الاستثمارات العقارية لسنة ٢٠١٥ ، أعلى عائد إذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار(٥,٠١ %) بينما شكل عائد الاستثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمار الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية (١,٣١ % ، ١,٠١ % ، ٠,٠٣ %) على التوالي.

ثالثا– شكل عائد الاستثمارات العقارية لسنة ٢٠١٦ ، أعلى عائد أذ بلغت نسبته إلى إجمالي عائد الاستثمار(٤,١٥ %) بينما شكل عائد الاستثمار الودائع الثابتة وعائد الاستثمار الأسهم والسندات وعائد استثمار القروض العقارية (**١,٦٤** % ، ١,٤٣ % ، ٠,٠٢ %) على التوالي.

رابعا– تذبذب نسب عائد الاستثمارات العقارية لسنوات التقويم أذ بلغت (٣,٧٩ % ، ٥,٠١ % ، ٤,١٠ %) على التوالي.

خامسا– ثبات نسب عائد الاستثمار الودائع الثابتة خلال سنوات التقويم أذ بلغت(١,٦٣ % ، ١,٣١ % ، ١,٦٤%) على التوالي.

سادسا– ثبات نسب عائد الاستثمار خلال سنوات التقويم لكل من الاستثمار الأسهم والسندات (١,٢٢ % ، ١,٠١% ، ١,٤٣ %) على التوالي، وأيضا انخفاض نسب استثمار القروض العقارية (٠,٠٤% ،٠,٠٣ % ، ٠,٠٢%) على التوالي.

ب. الأهمية النسبية للاستثمارات:

ونظرا لأهمية تحليل الأهمية النسبية لعائد الاستثمارات حسب أنواع الاستثمارات إلى عائد الاستثمار الكلي إلى ذكرت سابقا ، سوف يتم عرض الأهمية النسبية لكل نوع من الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول رقم (٥) يبين الأهمية النسبية للاستثمارات (المبالغ بملايين النانير)

السنة	الاستثمار الكلي	استثمارات الودائع الثابتة	النسبة %	الاستثمارات العقارية	النسبة %	استثمارات الاسهم والسندات	النسبة %	استثمارات القروض العقارية	النسبة %
2014	**35584**	**21385**	**60.3**	**4831**	**13.5**	**6181**	17.3	**3187**	8.9
2015	**34425**	**20360**	**59.1**	**4833**	**14.2**	**6189**	17.9	**3043**	8.8
2016	**36512**	**22100**	**60.5**	**5520**	**15.1**	**6320**	17.3	**2572**	7.1

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦).

من الجدول جدول رقم (٥) أعلاه يتضح ما يلي :

أولا– سنة ٢٠١٤ شكلت نسبة الاستثمارات الودائع الثابتة أعلى نسبه أذ بلغت (٦٠,٥%) من إجمالي الاستثمارات بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية واستثمارات الأسهم والسندات واستثمارات القروض (١٣,٥ % ، ١٧,٣ % ، ٨,٩ %) على التوالي .

ثانيا– سنة ٢٠١٥ شكلت نسبة استثمارات الودائع الثابتة ايضا أعلى نسبه أذ بلغت (٤٩,٦ %) من اجمالي الاستثمارات بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية والأسهم والسندات والقروض (١٤,٢%، ١٧,٩ % ، ٢١ ٨,٨%) على التوالي .

ثالثا– سنة ٢٠١٦ شكلت نسبة استثمارات الودائع الثابتة أيضا أعلى نسبه أذ بلغت (٦٠,٥ %) من إجمالي الاستثمارات بينما شكلت نسب الاستثمارات العقارية والأسهم والسندات والقروض (١٥,١%، ١٧,٣ % ، ٧,١%) على التوالي. ومن خلال عرض التحليل النسبي للاستثمارات يتضح ان للشركة خلال سنوات التقويم أعطت الأفضلية في الاستثمارات :

- المرتبة الأولى نلاحظ الاستثمار في الاستثمارات الودائع الثابتة.
- المرتبة الثانية نلاحظ الاستثمار في الأسهم والسندات.
- المرتبة الثالثة نلاحظ الاستثمارات في الاستثمارات العقارية.
- المرتبة الرابعة نلاحظ الاستثمار في الاستثمارات القروض العقارية.

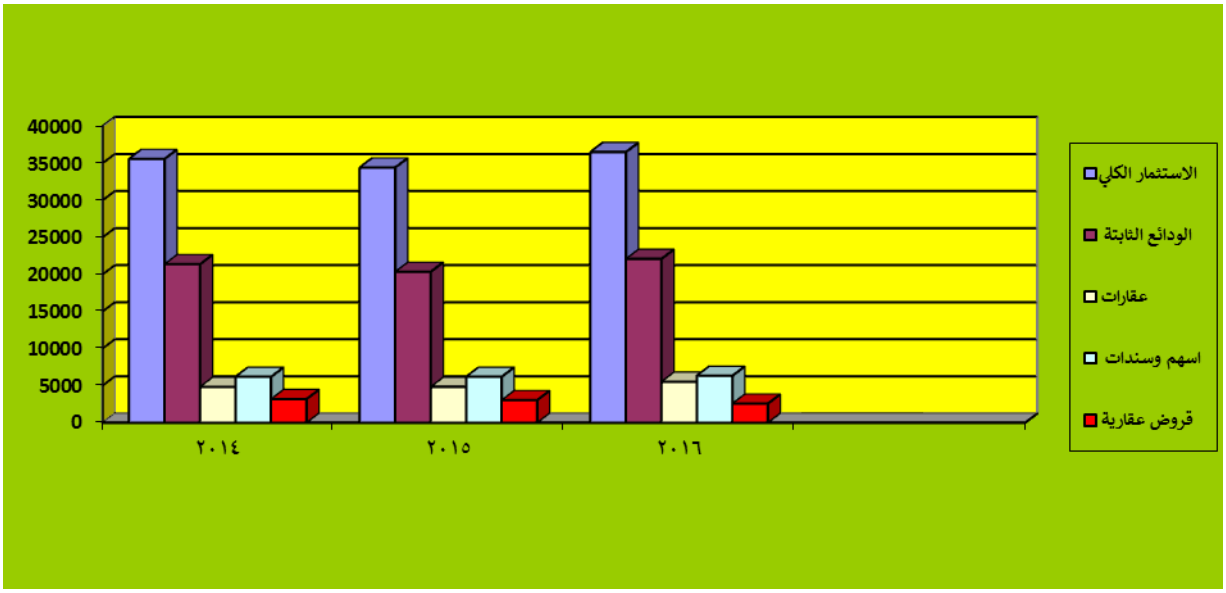

شكل رقم (١) يبين النسبية للاستثمار

الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦)الواردة في جدول رقم (٤).

ج – مقارنة الأهمية النسبية لكل من الاستثمارات وعوائدها .

لكي تكون النتيجة أوضح وأدق للحكم والتقويم يتم المقارنة بين الأهمية النسبية للاستثمارات مع الأهمية النسبية لعائد الاستثمار خلال سنوات التقويم.

السنة	الودائع الثابتة		الاستثمارات العقارية		الأسهم والسندات		القروض العقارية	
	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %	الأهمية النسبية للاستثمار %	الأهمية النسبية لعائد الاستثمار %
2014	**60.3**	**1.63**	**13.5**	**3.79**	**17.3**	**1.22**	**8.9**	**0.04**
2015	**59.1**	**1.31**	**14.2**	**5.01**	**17.9**	**1.01**	**8.8**	**0.03**
2016	**60.5**	**1.64**	**15.1**	**4.10**	**17.3**	**1.43**	**7.1**	**0.02**

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦)

يتضح من تحليل الأهمية النسبية في الجدول جدول رقم(٦) نلاحظ :

ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات مقارنة بالأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات خلال سنوات التقويم فمثلا :

الودائع الثابتة ٦٠,٣% ، ٥٩,١ % ، ٦٠,٥% .

الاستثمارات العقارية ١٣,٥ % ، ١٤,٢ % ، ١٥,١ % .

الأسهم والسندات ١٧,٣% ، ١٩,٩ % ، ١٧,٣ % .

القروض العقارية ٠,٠٤ % ، ٠,٠٣ % ، ٠,٠٢ % .

٤– **نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات** : كلما كانت النسبة قليلة فإنها تعبر عن قدرة الشركة في تغطية التعويضات المدفوعة مع تحقيق وفر من إيرادات الاستثمارات ، والجدول (٧) يبين مبالغ التعويضات المدفوعة وعائد الاستثمار لسنوات التقويم.

جدول رقم (٧) نسبة التعويضات المدفوعة الى عائد الاستثمارات

السنة	مبلغ التعويضات (مليون دينار)١	عائد الاستثمار (مليون دينار) ٢	ن نسبة التعويضات الى عائد الاستثمار
٢٠١٤	٣٢٤٨١	٣٥٥٨٤	%٩١
٢٠١٥	٣٥٣٠٩	٣٤٤٢٥	%١٠٣
٢٠١٦	٣٠٦٨٤	٣٦٥١٢	%٨٤

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦)

يتضح من الجدول اعلاه ان نسب مبالغ التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمار مرتفعة خلال سنة ٢٠١٥ حيث بلغت (١٠٣%) مما يتطلب اعادة النظر والدراسة للاستثمارات وعوائدها ، فضلا عن حالات التامين وشروطها وحجم مبالغ التعويضات اما نسب مبالغ التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمار في سنة (٢٠١٤ ، ٢٠١٦) كانت بنسب (٩١% ، ٨٤%) على التوالي وتكون عوائد

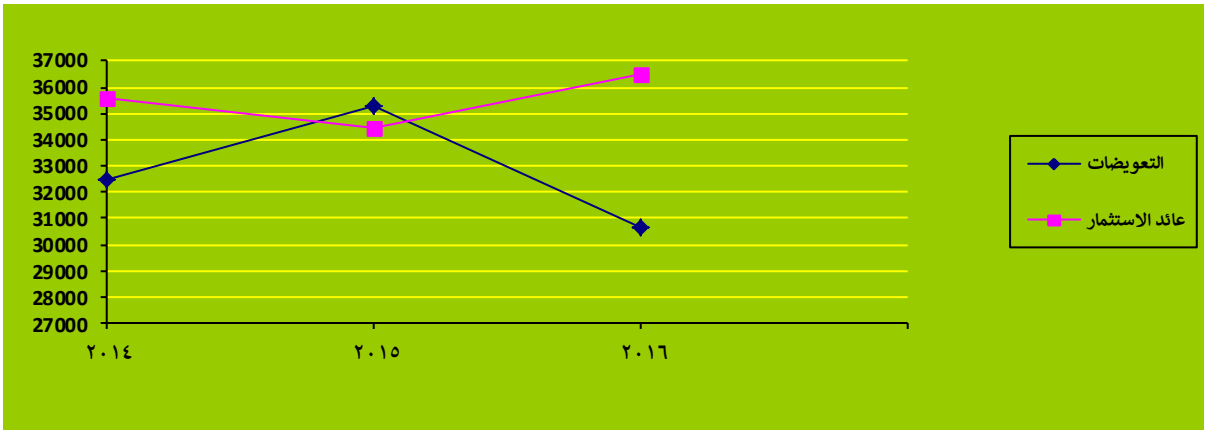

الاستثمار لهذه السنتان جيدة حيث تغطي مبالغ التعويضات وكان هناك فائض في عائد الاستثمار. والشكل البياني رقم (٢) يبين نسبة التعويضات المدفوعة الى عائد الاستثمارات.

شكل رقم (٢) يبين نسبة التعويضات المدفوعة الى عائد الاستثمارات.من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة التأمين العراقية (٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦)الواردة في الجدول رقم (٧).

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٧)

الاستنتاجات:

١ – أظهرت نتائج البحث **تتأثر** قرارات الاستثمار بنتائج تقويم الأداء باستخدام منهج التحليل المالي.

٢ – أظهرت نتائج البحث هناك فاعلية للشركة في تحقيق الاستثمارات المخططة لسنوات التقويم.

٣ –أظهرت نتائج التحليل بان شركة التامين حققت اعلي كفاءة في استثمارات العقارية وتليها استثمارات القروض العقارية.

٤ – زيادة مبالغ الاستمارات العقارية لسنة ٢٠١٦ عن سنة ٢٠١٥ يقابله انخفاض في عائد استثمارها لسنة ٢٠١٦.

٥– كشفت نتائج التحليل ومن خلال مقارنة الأهمية النسبة للاستثمارات إلى مبلغ الاستثمار الكلي بان الاستثمارات ألأكثر أهمية نسبية هو استثمارات الودائع الثابتة ثم تليها استثمار الأسهم والسندات ثم الاستثمارات العقارية ثم استثمارات القروض العقارية، في حين كانت مقارنة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات إلى عائد الاستثمار الكلي بان الاستثمارات الأكثر أهمية نسبية هي الاستثمارات العقارية ثم تأتي الودائع النقدية ثم الأسهم والسندات وأخيرها القروض العقارية.

٦ – أظهرت نسبة التعويضات المدفوعة إلى عائد الاستثمارات كفاية عائد الاستثمارات على تغطية التعويضات المدفوعة مع تحقيق وفر من إيرادات الاستثمارات .

التوصيات :

١ – لغرض زيادة قدرة شركة التامين التنافسية وتعزز مركزها المالي نوصي بزيادة حجم الاستثمارات العقارية بصورة مستمرة كونها تحقق إيرادات عالية.

٢– مراجعة السياسات الاستثمارية للشركة ووضع سياسة للاستثمارات أكثر فاعلية و زيادة حجم الاستثمار في الاستثمارات العقارية كونها تحقق عوائد مالية جيدة.

٣ – أعادة رسم السياسات أللاستثمارية وتوزيع حجم الاستثمار على أساس الأهمية النسبية لعائد الاستثمار استثمارات لكل نوع من استثمارات الشركة .

٣ –وضع سياسات للاكتتاب التأميني فعالة والعمل على تحديد أسباب زيادة نسبة التعويضات المدفوعة والاهتمام بنوعية عمليات الاكتتاب وليس بالكم .

المصادر:

أولا. الوثائق الرسمية:

١. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، الجمهورية اليمنية، دليل رقابة الأداء ، ٢٠٠٥م .
٢. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،كلية التدريب /قسم البرامج الخاصة ، تدقيق الأداء .
٣. ديوان الرقابة المالية، دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة ، ٢٠٠٧م .
٤. ديوان المحاسبة ،الجمهورية اللبنانية ، تقويم اداء المشروعات الأستثمارية العامة،بيروت ،١٩٩٥ م.
٥. معايير وتوجيهات للرقابة على الأداء بالأعتماد على معايير الأنتوساي الرقابية وعلى التجربة العلمية ،٢٠٠٢ م.

ثانيا : الرسائل الجامعية :.

١ – الكبراتي ، حنان صحبت عبدالله محمود ، تقويم أداء مراكز الربح والأستثمار بأستخدام أسعار التحويل الداخلية ، دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للصناعات الجلدية ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الأدراة والأقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
٢- جواد ، صلاح مهدي ، تحليل الربح والأستثمار لأغراض تقويم الأداء في ظل نظام محاسبة المسؤولية ، دراسة تطبيقية في المنشأة العامة لصناعات النسيجيه في الحلة ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الأدراة والأقتصاد بجامعة بغداد ، كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة ، بغداد ، ١٩٩٨
٣- النعيمي ، جنان ، "استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمارات المصرفية"، دراسة تطبيقية في عينة المصارف العراقية الحكومية والاهلية، المعهد العالي ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٤ – القره لوسي ، عماد سالم ، "محاسبة الاستثمارات في المؤسسات المالية" ، دراسة تطبيقية شركة التأمين الوطنية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧
٥- توفيق ، علي حسام الدين، "تقويم اداء فروع المصارف الخارجية باستخدام BSC " ، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، بحث مقدم الى المعهد العربي المحاسبيين القانونيين، العراق ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٦- ليلى ، "تحليل السياسات التسويقية للتأمين"، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٢ .
٧- سطيف ، "تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية "، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين ، بحث مقدم الى وكالة سطيف الجزائرية .

ثالثا:. الكتب العربية :

٨- الكرخي، د. مجيد "تقويم الأداء باستخدام النسب المالية " ،٣٨٨ معيارا لتقويم الأداء في الوحدات الأقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٧ م .
٩- الكرخي ، د. مجيد "تقويم الأداء في الوحدات الأقتصادية" ، دار الشؤون الثقافة العامة ، بغداد ،٢٠٠١ م.

١٠- ابو زيد ، كمال خليفة ، دراسات في المحاسبة الادارية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .

١١- جمعة ، السعيد ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة) ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٠ .

١٢- العادلي ، يوسف وعبد الرحيم ، علي والعظمة ، محمد ، أساسيات التكاليف والمحاسبة الادارية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠

رابعا :. الكتب الانكليزية :

1- Hellriegel, O.N. and Slocum J.W.," **Management Accounting**" , Sixth Edition , Addison Wesley – New Yourk , 1996 .

2- Ivancevich , John M . and Skiner , Steven J . and Crosby , Philip B.,"**Management** " **(Quality and Competitiveness)** , Second Edition , London , 1997

3- Atkinoson, Anthony A. and Banker, Rajiv D. and Kaplan, Roberts, and Young, S. Mark," **Management Accounting**", Prentice – Hall International , Inc ., New Jersey, 1995